

<-End Banner-->

<P style="TEXT-ALIGN: 'ust'fy" al'gn=r'ght>ويرفعونها أحاديث يوردون الإسلامية المجلات كتاب من كثيراً نرى وينسبونها إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- دون أن يذكرها مصادرها من كتب السنة المطهرة، وعلاوة على ذلك فإنهم يجزمون بعزوها إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، وقد تكون ضعيفة أو موضوعة، وإن منهم لمن يسود صفحات في شرح بعضها، ومنهم يحتج بما هو مقطوع عند المحققين من العلماء ببطلانها على مخالفته في رأيه وهو دخيل في الإسلام، كما وقع ذلك في بعض الأعداد الأخيرة من المجلة.</P></P>

<P style="TEXT-ALIGN: 'ust'fy" al'gn=r'ght>أسوق والمرشرين والوعاظ الخطباء من وأمثالهم الأفاضل هؤلاء فإلى</P>
<P style="TEXT-ALIGN: 'ust'fy" al'gn=r'ght>هذه الكلمة نصيحة وذكرى</P>

<P style="TEXT-ALIGN: 'ust'fy" al'gn=r'ght>إلا -وسلم عليه الله -صلى النبي إلى ما حديثاً ينسب أن للمسلم يجوز لا بعد أن يتثبت من صحته على قاعدة المحدثين، والدليل على ذلك قوله -صلى الله عليه وسلم-: " اتقوا الحديث عني إلا ما علمتم، فمن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار " رواه ابن أبي شيبة بسند صحيح كما في " فيض القدير " </P></P>

<P style="TEXT-ALIGN: 'ust'fy" al'gn=r'ght>طريقان له والتثبت</P>
<P style="TEXT-ALIGN: 'ust'fy" al'gn=r'ght>تقتضيه بما عليه ويحكم ورجاله إسناده في الطالب ينظر أن : الأول قواعد علم الحديث وأصوله من صحة أو ضعف، دون أن يقلد إماماً معيناً في التصحيح والتضعيف، وهذا أمر عزيز في هذا العصر، لا يكاد يقوم به إلا أفراد قلائل مع الأسف.</P></P>

<P style="TEXT-ALIGN: 'ust'fy" al'gn=r'ght>الصحيحة بالأحاديث مؤلفه خصه كتاب على ذلك في يعتمد أن : الآخر كالصحيحين ونحوهما، أو على أقوال المحققين من المحدثين كالإمام أحمد، وابن معين، وأبي حاتم الرازي، وغيرهم من المتقدمين، وكالثنوي، والذهبي، والزيلعي، والعسقلاني، ونحوهم من المتأخرين.</P></P>

<P style="TEXT-ALIGN: 'ust'fy" al'gn=r'ght>من شيء إلى يحتاج ولكنه، الحق في راغب لكل ميسرة الطريق وهذه الجهد في المراجعة والتنقيب عن الحديث، وهذا أمر لا بد منه، ولا ينبغي أن يصدف عنه من كان ذا غيرة على دينه، وحريص على شريعته أن يدخلها ما ليس منها، ولذلك قال الفقيه ابن حجر الهيتمي في كتابه " الفتاوى المدينة " (ص : 32) </P></P>

<P style="TEXT-ALIGN: 'ust'fy" al'gn=r'ght>ويروي، جمعة كل في المنبر يرقى خطيب في -عنه الله -رضي -وسئل أحاديث كثيرة، ولم يبين مخرجها ولا روايتها فما الذي يجب عليه ؟</P></P>

<P style="TEXT-ALIGN: 'ust'fy" al'gn=r'ght>روايتها يبين أن غير من خطبته في الأحايث من ذكره ما : بقوله فأجاب أو من ذكرها ، فجائز بشرط أن يكون من أهل المعرفة في الحديث، أو ينقلها من (كتاب) مؤلفه من أهل الحديث، أو من خطب ليس مؤلفها كذلك، فلا يحل ذلك ! ومن فعله عزز عليه التعزيز الشديد، وهذا حال أكثر الخطباء، فإنهم بمجرد رؤيتهم خطبة فيها أحاديث حفظوها وخطبوا بها من غير أن يعرفوا أن لتلك الأحداث أصلاً أم لا، فيجب على حكام كل بلد أن يزوجوا خطباءها عن ذلك . . . </P></P>

<P style="TEXT-ALIGN: 'ust'fy" al'gn=r'ght>كان فإن ، روايته في مستنده يبين أن الخطيب هذا فعلى " : قال ثم مستنداً صحيحاً، فلا اعتراض عليه، وإلا ساغ الاعتراض عليه، بل وجاز لولي الأمر أن يعزله من وظيفة الخطابة زجراً له عن أن يتجرأ على هذه المرتبة السنوية بغير حق . . . </P></P>

<P style="TEXT-ALIGN: 'ust'fy" al'gn=r'ght>الألباني الدين ناصر محمد</P>
</P>

<P style="TEXT-ALIGN: 'ust'fy" al'gn=r'ght>المصدر: الإسلامى التمدن مجلة : المصدر</P>

الرابط الاصيلي